

الأمم 89

لِمُؤَسَّسِ مَوْسُوعَةِ فَصْلِيَّةٍ تَعْبَى بِأَثَارِ وَالتَّرَاثِ تَصَدَّرَ فِي هَوْلُنَا



الشَّيْعَةُ وَالشُّعْبِيَّةُ

مُسَاجَلَاتٌ فِي الدِّينِ وَالْمَارَكِسِيَّةِ



الكوفة
Kufa Academy

القسم الأول

الموسوعة

موسوعة فصلية مصورة تعنى بالاثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي



الكوفة
Kufa Academy

أكاديمية الكوفة

هولنده

Kufa Academy

Shiabooks.net



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لن ندره والحمد لله الذي
هدانا لهذا الذي كنا لن ندره
والحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لن ندره.

المكتبة الملكية - لاهاي ISSN 13842773

يحظر النسخ أو الطبع أو التصوير على دعائم ورقية أو عبر الحاسبات
لكل أو بعض المقالات المنشورة أو أجزاء منها. بغير إذن كتابي مسبق من الناشر
Hans Katib Van Oud-beijerland

الموسم

موسوعة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

رئيس تحريرها
محمد سعيد الطريحي

الموسم تكريم حرية الفكر. وتحترم رأي كل مجتهد اتفقت معه في الرأي أم اختلفت.

الموسم غير مسؤولة عما ينشر فيها من مقالات وبحوث وآراء.

الموسم ترحب بكل رد يصلها على أي مقال ينشر فيها. عندما يكون صاحب هذا الرد
صادرا في كتاباته عن معرفة وملتزما بأداب المناظرة.

KUFA ACADEMY POSTBUS 1113
3260 AC OUD - BEIJERLAND
NEDERLAND

<http://www.almaawsem.net>

<http://www.yafatim.com>

e-mail: almaawsem@almaawsem.net

المراسلات

مرجعية الإمام الحكيم وثورة (١٤) تموز

• باقر جبر صولاغ الزبيدي

لم يسارع الإمام الراحل المرجع آية الله العظمى السيد محسن الحكيم (قدس سره) إلى تأييد ثورة ١٤ تموز حال انبثاقها، واكتفى بمواجهة الطلب الذي تقدم به إليه — آنذاك — متصرف لواء كربلاء فؤاد عارف، بأن أرسل — رضوان الله عليه — برقية ذات طابع توجيهي، تضمنت التأكيد على ضرورة التمسك بالعدل ونبذ الظلم، وما إلى ذلك من أمور رآها المرجع الراحل، أساسية في تنظيم علاقة الدولة بالناس. ومع أن البرقية لم تكن تحوي كلمة تأييد للثورة، فإنها أيضاً لم تتضمن ما يشي بوجود موقف عداء لها، بل إن إسداء النصح والتوجيه، كما أراد به المرجع وكما نفهمه اليوم — حمل معنى التروي في التقييم وانتظار ما ستؤول إليه الثورة على صعيد إرساء دعائم النظام السياسي الجديد.

وبتصفح تاريخ تلك الحقبة نلاحظ، أن موقف المرجع الحكيم من ثورة ١٤ تموز كان أقرب إلى الإيجاب منه إلى السلب، فقد مارس، وبحكم المساحة الكبيرة التي كان يتحرك خلالها سياسياً، ما ندعوه اليوم بالمعارضة الإيجابية، وذلك بنقده للسلي من الظواهر، واثمينه للإيجابي منها. على أن قراءة نموذجين من مراسلات المرجع الراحل الإمام الحكيم مع الحكومة في تلك الحقبة، تبين ما قصدناه بالمعارضة (الإيجابية). فهو في الوقت الذي يحذر فيه رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي — (قلق وعدم ارتياح الأمة إلى المصير

الذي يواجهه ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما)، يثمن في رسالة إلى عبد الكريم قاسم ما دعاه بالخطوات السديدة، مهدداً للثمين بذلك بآيات من القرآن الكريم تحذر من الاستبداد في الحكم. ففي رسالة له، مؤرخة في ١٩٥٨/٩/٢٤ إلى عبد الكريم قاسم، يكتب (فإن العدل أساس الملك والعطف على الرعية أول النصر وشكر الله يستوجب المزيد، والظلم والاستئثار من أكبر عوامل الدمار).

من هذا نخلص إلى أن المرجعية الدينية لم تكن، ابتداءً، ضد الثورة، بما هي فعل تغيير، خصوصاً وأنها ضد نظام بدا — آنذاك — أنه سائر في طريق الالتفاف على منجزات ثورتي الجهاد والعشرين اللتين تفجرتا بقيادة العلماء والعشائر بمواجهة الاستعمار البريطاني في عامي ١٩١٤ و ١٩٢٠.

نعم لقد جنح النظام الملكي نتيجة للفساد الذي استشرى في مفاصل مؤسساته إلى تقويض استقلال الدولة عبر إعطاء المزيد من الصلاحيات للحكومة البريطانية، (مثلة آنذاك بمندوبها السامي في بغداد). وقد بلغت تلك الصلاحيات حداً لم يترك للدولة من الاستقلال ما يتناسب وحرارة الدم الذي استرخسه العراقيون في ثورتي الجهاد والعشرين دفاعاً عن سيادة العراق واستقلاله. وقد عبر سماحة المرجع الراحل عن موقفه من الأوضاع السائدة في ظل الحكم الملكي من خلال برقيات الاحتجاج والمطالبة المستمرة بمعالجة الأوضاع السياسية والمشاكل الاجتماعية الناجمة عنها.

بل إن موقف المرجع الحكيم ذاك تجلّى بوضوح في رفضه استقبال الملك فيصل الثاني خلال زيارة الأخير إلى مدينة النجف الأشرف عام ١٩٤٩ احتجاجاً على سوء الأوضاع وعدم استجابة الملك لإصلاحات كان قد طالب بها المرجع الحكيم عام ١٩٤٦.

إن تسليط الضوء على مقاطع من علاقة المرجعية ومواقفها من النظام الملكي، يوضح لنا بأن التغيير الذي أنجز عام ١٩٥٨ كان حصيلة جهد وجهاد تنامياً بتواز مع تنامي الفساد واتساع مخاطر إعادة العراق إلى ما قبل إعلان الدولة. وليس بخاف تاريخياً حجم الدور الذي لعبته المرجعية الدينية من خلال نقدها للنظام الملكي، ونوعية الأمة في إذكاء وعي العراقيين وتأكيد حاجتهم إلى التغيير. بيد أن تلك وغيرها من القواسم المشتركة بين موقف المرجعية من النظام الملكي ونجاح الثورة بإزالته عام ١٩٥٨ لم تكن كافية لكي

تتخذ المرجعية موقف تأييد فوري فالثورة لا تكتمل بإزالة النظام القائم بل يبقى اكتمالها رهناً بالسعي لإرساء دعائم ما افتقر إليه ذلك النظام على صعد العدالة والحرية والتنمية والمشاركة السياسية.. الخ.

نحن اليوم وبعد ما يزيد على خمسة عقود من ذلك الحدث نتساءل: هل نجحت تلك الثورة في أن تكون ثورة مكتملة؟ لاشك سيختلف الجواب باختلاف زوايا النظر وبمحال البحث فقد يجد المؤرخ السياسي المولع بتحري التفاصيل العديد من المبررات لتزيه الثورة مما رافق مسيرة تحولها إلى دولة غير أن ذلك لن يلغي حقيقة ما اكتنفها من سلبيات، ربما لا تتسع المناسبة لطرحها.

غير أنني أقول — معبراً عن اعتقاد شخصي — ربما لم يكن الفاعلون في أحداث عام ١٩٥٨ يدركون تمام الإدراك خطورة الدور الذي تصدوا له وطبيعة النتائج المترتبة على فشلهم وإلا لكانوا أشد حذراً في التعامل مع متغيرات الواقع السياسي والاجتماعي في العراق آنذاك. أقول هذا، وفي نفسي عتب كبير على تلك الحقبة برمتها. إذ كان يمكن للعراق أن يسير في غير الطريق التي أوصلته إلى ما هو فيه الآن، لو كان ذلك التحول قد حصن نفسه بما يضمن عدم انجراف العراق في دوامة الانقلابات والاستبداد والفردية. وحيث إن ثورة ١٩٥٨ بالمنظور التاريخي بمثابة حقبة فاصلة أو ربما مرحلة انتقالية من نظام سيئ اشتمل على بعض الحسنات، إلى نظام فائق السوء، فإليها أتوجه بالكثير من اللوم في هذه المناسبة التي تقتضي إبراز الحسنات والتغاضي عن السلبيات. فالحل التي يعيشها العراق اليوم تجعل من الكلام عن الحسنات ضرباً من ضروب الاجترار، بعد أن أتى النظام القائم، على كل محاسن تاريخنا، القريب منه والبعيد. فلم تعد ثمة جدوى لتقريظ ما تم وأده.. الجدوى هي في أن نعيد قراءة تاريخنا بجرأة وموضوعية بعيداً عن التعصب العقائدي والتحيز الفكري، فبهذا نستطيع أن نوفي وقائع تاريخنا وفاعلية حقهم في التكرم والاعتزاز.